7 فلسطينيين يواصلون إضراباً مفتوحاً عن الطعام في سجون إسرائيل

القدس: استدعاءات واعتقالات واقتحامات مكثفة للأقصى

مستوطنون في محيط الأقصى

أسرى فلسطينيون في السجون الإسرائيلية

الأراضي المحتلة - «وكالات»: قرض الاحتلال الإسرائيلي أمس الإثنين، إجراءات أمنية مشددة في محيط البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك، تزامنا مع اقتحام عشرات المستوطنين المتطرفين لباحات الأقصى عشية رأس السنة اليهودية الذي يصادف اليوم وغدا الثلاثاء.

وقالت مصادر في المدينة لـ 24: إن «سلطات الاحتلال اعتقلت عددا من الشبان في باحات المسجد الأقصى، ووجهت طلبات استدعاء لمقابلة مخابراتها لعدد آخر عرف منهم محمد دهامشة وأنس أبو الحمص».

وفي سياق متصل، كثف مستوطنون متطرفون اقتحام المسجد الأقصى المبارك، وقالت مصادر في دائرة الأوقاف الإسلامية، إن «عدد المستوطنين بلغ في ساعة مبكرة من صباح أمس نحو 100 مستوطن، حاول بعضهم أداء صلوات تلمودية» في باحات الأقصى.

من ناحية أخرى أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في منظمة التحرير الفلسطينية أمس الإثنين، بأن 7 فلسطينيين بينهم سيدة، معتقلين لدى إسرائيل، يواصلون إضرابا مفتوحا عن الطعام.

وذكرت الهيئة في بيان أن «الأسرى المضربين يحتجون على اعتقالهم إداريا، ما يتيح للسلطات الإسرائيلية إبقاء احتجازهم بشكل مفتوح دون توجيه تهمة محددة».

وأوضحت أن أقدم الأسرى المضربين هو الأسير إسماعيل علي من بلدة أبو ديس في القدس، ومضرب منذ 69 يوما، علما أنه معتقل منذ قبراير الماضي.

وأضافت أن الأسيرة هبه اللبدي صاحبة الجنسيتين الأردنية والفلسطينية، اعتقلت أثناء توجهها لزيارة عائلتها في محافظة جنين وحُولت إلى تحقيق استمر 25 يوما في ظروف قاسية وصعبة، وانتهى بتحويلها إلى الاعتقال الإداري، وعلى إثر ذلك أعلنت إضرابها عن الطعام منذ 7 أيام.

وحذرت الهيئة أيضاً من مواصلة سياسة الإهمال الطبي للمعتقلين، يشار إلى أن إسرائيل تعتقل زهاء 6500 فلسطيني بينهم العشرات أمضوا أكثر من 20 عاما قيد الاعتقال، ونحو 500 محتجز بفضل الاعتقال الإداري.

من جهة أخرى طالبت مؤسسة حقوقية فلسطينية الأحد، السلطات الإسرائيلية بالإفراج الفوري عن أسير فلسطيني، تقول إنه تعرض للتعذيب خلال التحقيق معه بزعم قيادته لخلية نفذت عملية ضد أهداف إسرائيلية الشهر الماضي في الضفة الغربية المحتلة.

وقالت مؤسسة «الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان» في بيان «نطالب بالإفراج الفوري عن سامر العربيد للمباشرة في تقديم العلاج اللازم له والتذكير بأن كل اعتراف يؤخذ تحت التعذيب يجب أن يكون باطلاً».

وسامر العربيد (44 عاما) هو أحد الفلسطينيين الثلاثة الذين زعم جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي «الشين بيت» ليل السبت، اعتقالهم للاشتباه بوقوفهم خلف تفجير قنبلة محلية الصنع بالقرب من مستوطنة دوليف في الضفة الغربية وأدت إلى مقتل شابة إسرائيلية في الخمسين.

وتابع بيان المؤسسة، أن سامر العربيد نقل إلى أحد المستشفيات الإسرائيلية في القدس وهو «في حالة صحية سيئة فاقدا للوعي ويتنفس بصورة اصطناعية من خلال أجهزة التنفس».

وأضاف، «وصل سامر إلى المستشفى ولديه كسور في القفص الصدري وآثار ضرب في كافة أنحاء جسده وفشل كلوي شديد».

وطالبت مؤسسة الضمير أيضاً بإجراء تحقيق فوري في ظروف «تعذيب سامر ومحاسبة المسؤولين، كما طالبت الصليب الأحمر بانتداب لجنة طبية للتحقيق في ظروف التعذيب».

وأشارت المؤسسة في بيانها إلى أن جميع المتهمين بتنفيذ العملية منعوا من لقاء محاميهم منذ لحظة اعتقالهم وحتى اليوم.

وأضافت، «وثق جميعهم في محاضر جلسات تمديد التوقيف أنهم تعرضوا للتعذيب الجسدي العنيف والتعذيب النفسي خاصة من خلال اعتقال أفراد من عائلاتهم للضغط عليهم».

وبحسب المؤسسة الحقوقية فإن العربيد وهو أب لثلاثة أطفال، اعتقل نهاية أغسطس وأطلق سراحه بلا قيد أو شرط قبل أن يعاد اعتقاله الأسبوع الماضي.

من جانبه، وصف رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس ما تعرض له العربيد بـ«الجريمة».

وقال في بيان، «هذه الجريمة استندت إلى تفويض منحه الجهاز القضائي لجهاز مخابرات الاحتلال...لممارسة التعذيب بحق الأسير العربيد».

من جهتها، طالبت وزيرة الصحة الفلسطينية مي كيلة المجتمع الدولي بـ«التدخل العاجل والفوري لإنقاذ الأسير من القتل الممنهج».

وأضافت، «المعلومات التي ترد من داخل السجون خطيرة للغاية وتفيد بتعرض الأسير العربيد للتعذيب الشديد».

وأشار جهاز «الشين بيت» والشرطة في بيانين شبه متطابقين السّبت، إلى اعتقال 3 فلسطينيين من «سكان منطقة رام الله»، والى انهم «ناشطون في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

الجيش الجزائري: لا ندعم أي مرشح

رئيس أركان الجيش الجزائري أحمد قايد صالح

الجزائر - «وكالات»: نفى رئيس أركان الجيش الجزائري، أحمد قايد صالح، أن تكون المؤسسة العسكرية قد «جهزت» مرشحا للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في 12 ديسمبر المقبل.

وقال نائب وزير الدفاع «نؤكد في هذا الصدد أن الشعب هو من يزكي الرئيس القادم من خلال الصندوق، وأن الجيش الوطني الشعبي لا يزكي أحداً، وهذا وعد أتعهد به أمام الله والوطن والتاريخ. كما نؤكد مرة أخرى وانطلاقا من الصراحة التي علمتنا إياها الثورة التحريرية المباركة أننا صادقون في أقوالنا ومخلصون في أعمالنا وأن نحيد عن مواقفنا أبدا، وأننا عازمون على مواصلة مواجهة العصابة إلى غاية التخلص من شرورها».

وأضاف، «يحاول البعض الترويج إلى أن الجيش الوطني الشعبي يزكي أحد المترشحين للرئاسيات المقبلة، وهي دعاية الغرض منها التشويش على هذا الاستحقاق الوطني الهام».

ودعا في السياق ذاته الإعلام ببلاده إلى المساهمة في «إثارة الرأي العام» و«المساهمة بحيوية في انتصار الجزائر على من يعاديها».

وأضاف، «من حقنا نحن على القطاع الإعلامي الوطني بكافة فروعه المسموعة والمقروءة والمرئية، أن يساير بكل صدق وصراحة مجرى الأحداث وتطوراتها وأن يتحلى بالموضوعية المطلوبة في تناول الوقائع، وأن يجاهر بالحق ولا يخشى لومة لائم عند التصدي لكل من يجعل أساليب التهويل وسيلته الإعلامية المثلى، وأن يجعل دوما مصلحة الجزائر العليا فوق كل الاعتبارات الأخرى، فتلكم هي النصيحة الصادقة النية والطيبة السريرة، التي ننصح بها أحرار قطاع الإعلام الوطني».

وعلّق القايد صالح، على محاكمة شقيق الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة، السعيد بوتفليقة، ورئيس المخابرات الأسبق محمد مدين المدعو توفيق والبشير طرطاق رئيس دائرة الأمن السابق وزعيمة حزب العمّال اليساري لويزة حنون، معتبرا أنهم «لقوا جزاءهم».

وأضاف، «أود أن أشير إلى الجزاء العادل الذي ناله بعض أفراد العصابة، بل رؤوسها، على إثر صدور الأحكام القضائية في حقهم نظير تآمرهم على سلطة الدولة وسلطة الجيش الوطني الشعبي، هذه الأحكام، التي جسدت مطلبا شعبيا ملحا ومشروعا، نالت استحسان وترحيب المواطنين».

العدل التونسية: إجراءات إيقاف نبيل القروي سليمة قانونياً

تونس - «وكالات»: قال مصدر بوزارة العدل التونسية أمس الإثنين، إن إجراءات إيقاف المرشح الرئاسي نبيل القروي كانت سليمة من الناحية القانونية.

وكانت الوزارة تعهدت في وقت سابق بالتحقيق في إجراءات إيقاف القروي منذ 23 أغسطس الماضي، بعد إصدار بطاقة إيداع بالسجن ضده وشقيقه غازي، في قضية فساد مالي حركتها منظمة «أنا يقظ» الناشطة في مجال مكافحة الفساد منذ سبتمبر 2016.

ونقلت وكالة الأنباء التونسية عن مصدر بالوزارة اليوم، أن «مجلس القضاء العدلي تلقى تقريرا من التفقدية العامة عن إجراءات الإيقاف، وقد أقر التقرير بأنها سليمة وتتوافق مع قوانين المجلة الجزائية».

وقال عضو هيئة الدفاع عن القروي المحامي عماد بن حليمة، إن «هيئة الدفاع تقدمت بطلب الإفراج إلى دائرة الاتهام بمحكمة تونس العاصمة، وهو الطلب الثالث للإفراج عن نبيل القروي»، موضحا أن المحكمة ستنظر في الطلب بعد غد الأربعاء. ورفض قاضي التحقيق مطالب سابقة بالإفراج بدعوى عدم الاختصاص.

وتواجه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهيئة الإتصال السمعي والبصري وضعاً معقداً لإتاحة مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين قيس سعيّد ونبيل القروي في السباق الرئاسي، في الدور الثاني المقرر يوم 13 أكتوبر المقبل.

وغاب القروي عن الحملة الانتخابية والمناظرات التلفزيونية منذ الدور الأول للانتخابات التي شارك فيها 26 مرشحا، ويغيب أيضا عن الحملة الانتخابية لحزبه «قلب تونس» في الانتخابات التشريعية المقررة في 6 أكتوبر المقبل.

من ناحية أخرى تستعد تونس لانتخاب نواب البرلمان 6 أكتوبر في ثاني انتخابات تشريعية منذ صدور الدستور الجديد في 2014.

ونظمت تونس اول انتخابات ديمقراطية في اكتوبر 2011 لانتخاب نواب المجلس الوطني التأسيسي، الذين كلفوا بصياغة الدستور الجديد للبلاد.

وأفرزت تلك الانتخابات فوزاً كبيراً للإسلاميين الممثلين في حزب حركة النهضة الإسلامية، بعد سنوات طويلة من حظر نشاطه خلال حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، منذ 1987.

وستكون الانتخابات التشريعية في 2019 الثانية بعد الانتخابات الأولى في 2014، والتي أفرزت فوز حزب حركة نداء تونس بالأغلبية ليقود بعد ذلك حكومة ائتلافية مع الإسلاميين، سرعان ما تصدعت بعد عامين من الحكم.

ويبلغ عدد القوائم المشاركة في الانتخابات 1503، من بينها 673 قائمة حزبية، و312 قائمة ائتلافية، و518 قائمة مستقلة.

وتتوزع القوائم على 33 دائرة انتخابية، من بينها 27 دائرة داخل تونس، وأخرى في الخارج لانتخاب ممثلين في البرلمان عن الجاليات التونسية، من أصل 217 نائبا.

ويفترض أن ترسخ انتخابات هذا العام مسار الانتقال السياسي الذي بدأ في 2011، ولكنها تتزامن مع وضع اقتصادي واجتماعي صعب، وفي ظل إصلاحات مالية دولية تترقبها المؤسسات المالية الدولية المقرضة، وفي مقدمتها صندوق النقد.

وحسب مراقبين، فإن الانتخابات التشريعية لن تشذ عما رافق الانتخابات الرئاسية من تحول كبير ومفاجئ في نوايا التصويت للناخبين الغاضبين.

وأفرزت الانتخابات الرئاسية في دورها الأول فوز مرشحين من خارج دائرة الطبقة السياسية الحاكمة منذ 2011، إذ سيخوض مرشح مستقل وبلا خبرة سياسية رجل القانون المتقاعد قيس سعيد، الدور الثاني ضد منافسه رجل الأعمال وقطب الإعلام الموقوف في السجن نبيل القروي في 13 من الشهر المقبل.

وقد ينسحب الأمر نفسه على نتائج التشريعية، فاستطلاعات الرأي التي سبقت الفترة الإنتخابية تشير الى صعود قوى سياسية جديدة ممثلة في حزب «قلب نداء تونس» لمؤسسة نبيل القروي، وهو مرشح يقوة للفوز.

وصعد الحزب الدستوري الحر الذي يمثل واجهة النظام القديم الى مراتب متقدمة، وهو مرشح أيضا لنيل حصة مهمة في البرلمان الجديد، إلى جانب القوائم المستقلة لجمعية «عيش تونسي».

وتواجه الأحزاب التقليدية في الحكم مثل «تحيا تونس» والنهضة التي تملك أكبر كتلة في البرلمان، وحزب «نداء تونس» وأحزاب اليسار المعارضة، خطر البقاء على الهامش إذا لم تتغير اتجاهات نوايا التصويت يوم الاقتراع، وهو ما قد ينبئ بمشهد سياسي مغاير تماما لما عرفه التونسيون منذ 2011.

وقال رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، في اجتماع شعبي أمام أنصاره، الأحد، إن «الأيام المتبقية قبل الاقتراع ستكون حاسمة لترجيح كفة حزبه».

وقال الغنوشي: «نحن الآن كتف يكتف مع حزب قلب تونس، ولا زلنا غير متفوقين عليه، نحتاج لكل صوت ومن ورائه 100 صوت حتى نتفوق».

وكان رئيس الحكومة ورئيس حزب «تحيا تونس» يوسف الشاهد، قد دعا الأحزاب الوسطية والتقدمية إلى توحيد الصف في التشريعية، لتدارك النتائج المخيبة في الرئاسية ومعضلة تشتت الأصوات.

المرشح الرئاسي التونسي نبيل القروي

حزب الأمة السوداني: لن نقبل بوجود قواعد تركية

الخرطوم - «وكالات»: قال نائب رئيس حزب الأمة السوداني اللواء فضل الله فورما، إن مبدأ إنشاء القواعد العسكرية «نرفضه سواء كان من جانب تركيا أو غيرها، لأن البحر الأحمر منطقة حساسة وممر دولي لكل العالم، ووجود قاعدة أجنبية يخالف القوانين الدولية».

وأوضح ناصر لموقع «سبوتنيك» الروسي أن التعاون مع تركيا محصور فقط في إصلاح ما دمره الزمن في جزيرة «سواكن» التي سبق أن كانت تركيا تحتلها سابقا».

واستطرد: «أما موضوع القواعد فهو أمر مرفوض من كل دول العالم ونحن نرفضه بالقطع حرصا على العلاقات المشتركة مع كل دول العالم، وأتمنى أن لا تكون هناك علاقة بين إصلاح المباني في جزيرة «سواكن» السودانية بأي قاعدة عسكرية، ونحن لا نعترف بأي اتفاقات تم توقيعها يكون من شأنها تعريض السودان للخطر».

ومن جانبه قال الخبير الأمني والاستراتيجي السوداني الفريق جلال باور: «جزيرة «سواكن» جزيرة سودانية داخل البحر الأحمر وبها منشآت تركية قديمة إبان الحكم التركي للسودان، وفي الآونة الأخيرة كان هناك اتفاق بين الحكومة السودانية السابقة والحكومة التركية لإعادة إعمار هذه الجزيرة والتي بها منشآت تاريخية وأثرية ترتبط بالدولة العثمانية قبل سقوطها».

ونفى الخبير الأمني، أن يكون هناك أي وجود عسكري تركي على الجزيرة أو أي نشاط غير طبيعي، مشيرا إلى أن الأمر كله كان منصبا على عملية إعادة تأهيل الجزيرة كمنطقة سياحية يمكنها أن تدر على السودان مبالغ مالية كبيرة جدا من الناحية الاقتصادية، ولا يمكن لأحد أن يعترض على عملية تنشيط السياحة في البحر الأحمر داخل الأراضي السودانية.

«الخارجية» العراقية: بعض الوثائق الشخصية سرقت من سفارتنا في البرازيل

بغداد - «وكالات»: أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية، أحمد الصحاف، أمس تعرض السفارة العراقية في البرازيل الخميس الماضي، لعملية سطو.

وأوضح الصحاف لموقع «روسيا اليوم» أنه لم تتم سرقة أي وثائق رسمية أو مقتنيات مهمة من داخل السفارة، أو أي مبلغ مالي خلال السطو، و«إنما فقط بعض الوثائق الشخصية لأحد الموظفين العاملين في السفارة».

وأضاف أن «بعض الأبواب الداخلية تعرضت للكسر، وأبلغنا السلطات في البرازيل بما حدث، وسلمناهم تسجيل الفيديو»، متابعاً «أبلغونا بأنهم سيكونوا جادين في التحقيق وإعلان النتائج».

وأشار الصحاف إلى أن «وثائق السفارة مؤمنة بشكل كامل، وعمل السفارة استؤنف بشكل طبيعي»، مبيناً أن «السلطات البرازيلية أمنت الموقع المحيط في السفارة».

وتابع أن «الشرطة بدأت بالتحري والتفتيش وما زالت الإجراءات مستمرة قيد التحقيق، وتم إعداد محضر رسمي لدى الشرطة البرازيلية».